

## الاحداث السياسية في جبل لبنان ١٨٦٠-١٨٦٤

### والموقف الدولي منها

م. د محمد رضوي فجر الحميداوي م. م سعد عزيز كريم الحميداوي

مديرية تربية ذي قار

#### الملخص:

ان الموقع الاستراتيجي للبنان كبوابة الى منطقة الشرق الاوسط باتجاه الغرب قد جعلها هدفا مباشرا للقوى المستعمرة، اما تركيبة التنوع الطائفي فقد ساهمة بشكل كبير في تسهيل مهمة الغرب، الذي استخدم التحريض الطائفي اداة لتنفيذ مشاريعها، مما ادى الى المجاز الرهيبة التي حدثت خلال القرن التاسع عشر ما بين عامي ١٨٤٠-١٨٦٠ والتي جرت بمفهوم طائفي بين الموارنة والدروز.

#### Abstract

The strategic location of Lebanon as a gateway to the Middle East to the west has made it a direct target of colonial powers. The sectarian structure has greatly facilitated the task of the West, which was used by sectarian incitement as a tool to carry out its projects. 1840-1860, which was engraved with a sectarian concept between the Maronites and the Druze

#### المقدمة

تعد دراسة الاحداث السياسية في جبل لبنان ما بين عامي ١٨٦٠-١٨٦٤، واحدة من ابرز الدراسات التاريخية المهمة، لكونها قد شكلت ورسمت الخارطة السياسية للدولة اللبنانية الحديثة، فقد كانت تلك الأزمة من أبرز المحن وأبعدها أثرا في تاريخ اللبنانيين، إذ ساهمت بتوفير ظروف رسمت من خلالها الخارطة السياسية اللبنانية سواء كانت على الصعيد الداخلي أم الخارجي، كأن تكون مذهبية وطائفية، أو دولية والذي تمثل بالصراع بين الفرنسيين والبريطانيين في السيطرة على جبل لبنان.

اظهر الصراع السياسي في لبنان النموذج السيء للبلدان متعددة الطوائف في البلاد العربية، مما احدث تصدعا في البنية الاجتماعية والنسيج الاجتماعي اللبناني، فان تاريخ لبنان هو تاريخ طوائفه ومذاهبه وليس تاريخ سكانه واهله وبنيه، ومن هنا تظهر اهمية هذه الدراسة مع ملاحظة الدور

الدولي السلبي من الحروب الاهلية اللبنانية، والتي كان لها الدور الكبير في تغذية الفتنة، من اجل الحفاظ على مصالحها الخاصة، ولها الدور الواضح في رسم الخارطة السياسية وطبيعة نظام الحكم في جبل لبنان بعد احداث عام ١٨٦٠.

#### الاحداث السياسية في جبل لبنان ١٨٦٠-١٨٦٤ والموقف الدولي منها

#### حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام ودورها في التصدع الطائفي (١٨٣١ - ١٨٤٠)

ان اهتمام محمد علي باشا بأحداث جبل لبنان تعود الى ما يشكله بلاد الشام من اهمية استراتيجية لإقامة امبراطوريته المستقبلية فبعد الخدمات التي قدمها محمد علي للدولة العثمانية التي تمثلت بحروبه في شبه الجزيرة العربية للمدة من ١٨١١-١٨١٨ وقضائه على الدولة السعودية الاولى<sup>(١)</sup> وكذلك دوره الفعال في قمع ثورة المورة<sup>(٢)</sup> عام ١٨٢٤ ومساعدته للدولة العثمانية في حربها مع روسيا عام ١٨٢٨-١٨٢٩<sup>(٣)</sup> طالب الحكومة العثمانية بضم بلاد الشام الى نفوذه السياسي كمكافئة له، الا ان طلبه رفض من قبل السلطان محمود الثاني عندها قرر السيطرة على بلاد الشام بالقوة العسكرية، بدأت القوات المصرية بقيادة ابراهيم باشا الابن الاكبر لمحمد علي بالسيطرة على مدن بلاد الشام عام ١٨٣١ مبتدئة بفلسطين التي سيطرت على اغلب مدنها من دون مقاومة<sup>(٤)</sup>.

بعدها توجهت الى عكا وقبل اقتحامها المدينة طلب ابراهيم باشا من الامير بشير الثاني الانضمام الى الجيش المصري وبعد تردد الاخير بعث محمد علي برسالة الى الامير بشير دعاه الى المشاركة الجدية في مساعدة ولده ابراهيم، عندها وضع الامير بشير الشهابي قواته تحت تصرف ابراهيم باشا مع تقديم كافة المساعدات<sup>(٥)</sup>.

اختلفت مواقف أهالي جبل لبنان من التقدم المصري، ففي الوقت الذي ابدى فيه النصارى من سكان جبل لبنان ارتياحهم من قرار ابراهيم باشا عام ١٨٣٢ رفع الضرائب عنهم، نرى ان الدروز قد عارضوا التدخل المصري في بلاد الشام، منتقدين النصارى والامير بشير على مساندتهم لإبراهيم باشا يدفعهم في ذلك تعصبهم الديني للدولة العثمانية وبحلول نهاية عام ١٨٣٢ تمكن ابراهيم باشا من فرض سيطرته على بلاد الشام<sup>(٦)</sup>.

رسخ المصريون حكمهم في بلاد الشام بإدخال العديد من التنظيمات منها ما كانت لصالح المجتمع، كتتظيم المجالس العسكرية واقامة مجلس الشورى، ومنها ما جعلت الناس تنقم على الحكم المصري كاحتكار القطن والحريز وفرض التجنيد الاجباري<sup>(٧)</sup>.

ولتسهيل عملية التجنيد في مناطق جبل لبنان وخاصة في مقاطعة الشوف التي رفض سكانها الدروز التسليم لأوامر ابراهيم باشا، ارسل الاخير عام ١٨٣٥ مستشاره السياسي سليمان باشا الفرنساوي على رأس قوة عسكرية لنزع سلاح الدروز وكذلك النصارى<sup>(٨)</sup> مما ولد تدمراً شمل

جميع ارجاء بلاد الشام جراء القرارات التي اصدرها ابراهيم باشا، الا ان ذلك لم يمنع محمد علي وولده من مواصلة ترسيخ النفوذ المصري في بلاد الشام بهدف تحقيق غايتهم وهي الاستقلال عن الدولة العثمانية، والتي ظهرت ملامحها واضحة عام ١٨٣٨<sup>(٩)</sup>، مما ولد شعوراً لدى بعض الدول الاوربية لاسيما بريطانيا بضرورة اتخاذ اجراء حاسم لتحجيم قوة ونفوذ محمد علي<sup>(١٠)</sup>.

وبسبب تلك التوجهات قرر السلطان العثماني محاربة محمد علي عسكرياً، الا ان قواته منيت بهزيمة امام القوات المصرية في موقعة نصيبين عام ١٨٣٩، عندها قررت كلاً من بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا والاتفاق مع الحكومة العثمانية للتدخل السريع لمنع محمد علي من تحقيق طموحه السياسي<sup>(١١)</sup>، وبالمقابل اخذ رجال السلطان يحرضون الاهالي في بلاد الشام بالانتفاضة ضد الوجود المصري، التي اندلعت في فلسطين ودمشق وجبل عامل وكافة المقاطعات اللبنانية واشترك فيها جميع السكان بغض النظر عن ديانتهم او قومياتهم، بسبب الاجراءات التعسفية التي مارسها ابراهيم باشا وبالتعاون مع الامير بشير الثاني الشهابي بحق السكان اللبنانيين<sup>(١٢)</sup>.

من جهة أخرى نجحت بريطانيا بعقد معاهدة لندن في ٢٥ تموز عام ١٨٤٠ ووقعت عليها كل من بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا والدولة العثمانية، تضمنت خمس مواد مع برتوكول ملحق بها أصبحت بمثابة الحل النهائي للامنة بين السلطان العثماني ومحمد علي، وتقضي هذه المعاهدة بجعل ولاية مصر وراثياً لأبناء محمد علي، مع إعطاء القسم الجنوبي من بلاد الشام على أن ينسحب من جميع المواقع التي تتواجد فيها قواته وإذا لم يقبل العرض بعد عشرة أيام يحرم من حكم الجزء الجنوبي وولاية عكا ويكتفي بوراثه مصر، وإن لم يقبل بعد عشرة أيام أخرى عندها يعزل عن حكم مصر<sup>(١٣)</sup>.

وعلى الرغم من نجاح القوات المشتركة لإبراهيم باشا والامير بشير الشهابي في قمع الانتفاضة اللبنانية، الا انها اندلعت من جديد بعد وصول القوات الاوربية الى بلاد الشام لإخراج المصريين منها، اثر رفض محمد علي لبنود معاهدة لندن عام ١٨٤٠<sup>(١٤)</sup>، بقيادة بشير قاسم الشهابي الذي انضم الى القوات المتحالفة ضد محمد علي، والتي تمكنت في أيلول عام ١٨٤٠ من تحقيق انتصارات على القوات المصرية ولاسيما في بلاد الشام، كما نجح الأسطول البريطاني بقيادة تشارلز نابير (Charles Napier) من محاصرة سواحل الإسكندرية عندها رضخ محمد علي لمطالب الدول الكبرى وذلك بالانسحاب من بلاد الشام<sup>(١٥)</sup>.

#### جبل لبنان بعد انسحاب الجيش المصري ١٨٤٠-١٨٦٠

كافأ السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١) الامير بشير قاسم الشهابي على موقفه المساند للقوات المتحالفة بتعيينه حاكماً على جبل لبنان عام ١٨٤١ بدلاً من الامير بشير الثاني الذي نفي الى جزيرة مالطا بعد استسلامه<sup>(١٦)</sup>، لم يستمر حكمه طويلاً فتضافرت عوامل عديدة على اسقاطه

،منها سوء ادارته وضعف شخصيته، اذ لم يملك القدرات الكافية لإدارة جبل لبنان<sup>(١٧)</sup>، فضلاً عن معاملته السيئة للسكان الدرّوز مقارنة بالنصارى، مما ادى ذلك في قيام اعمال عنف بين الدرّوز الذين صمموا بالتخلص منه وبين الموارنة الذين دافعوا عنه، مما ادى الى فقدان ثقة الحكومة العثمانية به، التي عدت بقاءه حجر عثرة بوجه سياستها القائمة على ضرورة حكم جبل لبنان حكماً مركزياً من قبلها، وعليه طالب الدرّوز بخلعه فاندلعت في الثالث عشر من تشرين الاول عام ١٨٤١ انتفاضة ضده، مما دفع الامير بشير الثالث الى الاستجداد بالموارنة<sup>(١٨)</sup>، نتج عنها اشتعال حرب اهلية بين الطائفتين الدرزية والموارنة في الشهر نفسه، عندها تدخلت الحكومة العثمانية واعلنت في السادس عشر من كانون الاول ١٨٤١ خلع بشير الثالث، وتعيين بدلاً عنه الضابط عمر باشا النمساوي لم يقدر لعمر باشا ممثل العثمانيين الاستمرار مدة اطول في حكم جبل لبنان، ففي تشرين الثاني ١٨٤٢، اندلعت انتفاضة ضده قام بها السكان الدرّوز بسبب فداحة الضرائب التي فرضت عليهم من قبله، وبتدخل الحامية العسكرية العثمانية الموجودة في بيروت تم قمع الانتفاضة بعدها اعلنت الحكومة العثمانية عزله وتعيين المدعو محمد باشا بدلاً عنه<sup>(١٩)</sup>.

كما ان تدهور اوضاع جبل لبنان جعل تدخل الدول الاوربية التي عقدت مع الدولة العثمانية معاهدة لندن عام ١٨٤٠، امراً ضرورياً خاصة انها كانت رافضة للحكم العثماني المباشر وهذا ما بينه مستشار النمسا مترنيخ<sup>(٢٠)</sup>، فعقدت بينها وبين الحكومة العثمانية في كانون الاول عام ١٨٤٢ مفاوضات نتج عنها اقرار نظام حكم جديد لجبل لبنان بداية ١٨٤٣ نص على جعل جبل لبنان قائمقاميتين تكون الاولى للنصارى وتضم المقاطعات الممتدة من جنوب طرابلس حتى طريق دمشق بيروت وهو الخط الفاصل بين مقاطعة المتن والشوف ويحكمها قائمقام نصراني ماروني وتشمل مقاطعات الكورة والبترون وكسروان وزحلة والمتن، اما الثانية ويتولاها قائمقام درزي وهو فتكون للدرّوز وتمتد من جنوب طريق دمشق بيروت حتى صيدا وتشمل مقاطعات الشوف وجزين<sup>(٢١)</sup>.

لم يمه هذا التقسيم النزاع القائم بين الموارنة والدرّوز بل كان تنظيم للحرب الأهلية، اذ ان الكثير من المدن والقرى في كلتا القائمقاميتين هي مزيج من هاتين الطائفتين مما ولد صعوبات كبيرة في حكمهم فنجد ان الموارنة في قائمقامية الدرّوز يرفضون الانصياع لأوامر القائمقام الدرزي مما ادى الى تجدد النزاع في نيسان عام ١٨٤٥، الامر الذي اجبر السلطان عبد المجيد الى ارسال وزير خارجيته شكيب افندي مدعوماً بجيش لإنهاء الازمة ووضع الحل المناسب لها، حاول شكيب افندي اصلاح النظام السياسي<sup>(٢٢)</sup> فأجرى تعديلات على نظام القائمقاميتين بأن جعل لكل منهما مجلس يتألف من رئيس وهو القائمقام ونائب فضلاً عن قاضٍ ومستشار عن كل طائفة من الطوائف الموجودة في القائمقاميتين ما عدا الشيعة مستشار فقط على اعتبار أن القضاء على وفق المذهب السني في الدولة العثمانية وبذلك هدأت الاوضاع<sup>(٢٣)</sup>.

لم تتعم القائمقاميتان بالهدوء على الرغم من الاصلاحات التي ادخلها العثمانيون بسبب الادارة السيئة التي اتبعها بشير احمد ابو اللمع قائمقام النصارى، فقد عمد بعد توليه منصبه عام ١٨٥٤ الى فرض ضرائب فادحة على سكان قائمقاميته التي شكل الفلاحون فيها النسبة الاكبر مما ادى الى حدوث عصيان بدأ في مدينة زحلة في كانون الأول عام ١٨٥٨ اعلن خلاله الاهالي انفصالهم عن قائمقامية النصارى<sup>(٢٤)</sup>.

امتدت حركة العصيان بعد زحلة الى كسروان، الا ان الحالة فيها اختلفت فقد قاد الفلاحون انتفاضة ضد اسيادهم من اصحاب الاراضي وبدعم رجال الدين الموارنة لضرب نفوذ ملاكي الاراضي، ومن كسروان انتشرت الى كافة مدن وقرى القائمقاميتين، ففي قائمقامية الدروز حدثت انتفاضة في المناطق المختلطة ومنها مدينة دير القمر، الواقعة وسط الشوف والتي اغلب سكانها من الموارنة، اذ انتفضوا في الخامس عشر من اب عام ١٨٥٩ ضد اسيادهم من اصحاب الاراضي الدروز مما جعلها تتخذ شكلاً طائفياً<sup>(٢٥)</sup>، الامر الذي ادى الى دخول الموارنة والدروز في نزاع مرير بلغ ذروته في عام ١٨٦٠<sup>(٢٦)</sup>.

#### احداث عام ١٨٦٠ في جبل لبنان

كانت درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي في لبنان خلال السنوات الممتدة بين ١٨٤٠-١٨٦٠، بلغت ذروتها بنشوب سلسلة من الحوادث، التي اتخذت منحى الثورة الفلاحية في القسم الشمالي، بينما اتخذ القسم الجنوبي منحى الحرب الاهلية ذات الطابع الطائفي، ومن ابرز الاحداث تلك التي حدثت عام ١٨٥٤، عندما أساء الموارنة معاملة الفلاحين حيث اوجد نظام القائمقاميتين نظاما طبقياً في كل منطقة وفي حينها شهدت مقاطعة كسروان هيجاناً فلاحياً اخذ يتصاعد، لاسيما عام ١٨٥٨، عندما تزعم هذه الحركة شخص يدعى طانيوس شاهين، ومن جانبها حاولت السلطات العثمانية ممثلة بوالي صيدا خورشيد باشا، التدخل عسكرياً لتهدئة الأوضاع، فوفقت فرنسا للحيلولة دون تحقيق ذلك الأمر، ولم يقف الإقطاعيون مكتوفي الأيدي، إذ أخذت الرسائل تتوالى على البطريرك الماروني طالبين منه التدخل لحل أزمته، غير أن الأخير رفض ذلك سعياً وراء مصالحه، لان الإقطاعيين الذين ينتمي اغلبهم إلى أسرة أبي اللمع، كانوا يبغضون آل الخازن المارونيين الذين ينتمي إليهم البطريرك<sup>(٢٧)</sup>.

تأزمت أحداث هذه الحركة في مراحلها الأخيرة، مع تفاقم الأمور في القائمقامية الجنوبية الدرزية، وكان سبب هذا التفاقم التداخل السكاني، فحدثت معارك على الصعيد القروي بين الجانبين الدرزي والماروني، بدأت الحرب بين الطائفتين بعد نزاع بين طفلين درزي وماروني في دير القمر، ثم تدخل عائلتيهما ومن ثم طائفتيهما، واشعل الخلافات سيل من اعمال العنف اجتاحت جبل لبنان، دمرت خلالها ستون قرية بثلاث ايام، فقتل خلالها ثلاث وثلاثون مسيحي وثمانية واربعون

درزي، وامتدت الاضطرابات الى الاحياء المختلطة من جنوب لبنان وجبال لبنان الشرقية حتى وصلت الى صيدا وحاصبيا وراشيا، فقام خلالها الدروز حصار حول الاديرة الكاثوليكية والبعثات فحرقوها وقتلوا رهبانها<sup>(٢٨)</sup>.

وشمل القتال المناطق الوسطى والجنوبية والمناطق الساحلية والبقاع، جرى النهب والسلب للقري واحراقها، ومن المذابح الشهيرة التي حصلت مذبحه دير القمر التي استسلمت دون سواها من المناطق النصرانية، وكانت هذه المنطقة اغنى مناطق الجبل ناهيك عن ما كان بين بلدة دير القمر واهالي الدروز من عداوات وثارات ترجع الى عهود طويلة، هجمت القوات الدرزية من زحلة باتجاه دير القمر ولم يكن عندهم أي استعداد للمقاومة، لجا بعضهم الى القصر الشهابي فأقتحمه الدروز فوقعت مجزرة رهيبة قتل فيها من الموارنة ما يزيد عن الفين، وتقاعس الحاكم العثماني في اطفاء نار الفتنة وحماية النصارى<sup>(٢٩)</sup>، وغذى حالة الصراع هذه سياسة التجاذبات التي سادت النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتي سعت من خلالها الدول لاسيما فرنسا وبريطانيا، أن تؤثر كل منهما على طائفة معينة<sup>(٣٠)</sup>.

فضلاً عن العوامل الخارجية والمتمثلة بالوجود العثماني الرسمي في المنطقة، حيث تقاعست السلطات العثمانية في بداية الامر للتدخل من اجل انها الصراع ، والقيام بأعمال إيحائية مثل السلب والسرقة والتكيل بالمشردين، فأوحوا بذلك إلى أن الموارنة يواجهون، اضطهادا من الجانب الدرزي، وقد أدى ذلك إلى تداخل حركة طانيوس شاهين مع العنف الطائفي، لتتحول إلى حرب أهلية كانت بدايتها سنة ١٨٦٠<sup>(٣١)</sup>.

وكان الموارنة الاكثر عددا في جبل لبنان الا انهم افتقروا الى التنظيم، واستطاعوا تحشيد قوة كبيرة بلغت تعدادها ٢٥ الف رجل، اما الدروز فقد حشدوا ١٥ الف رجل الا ان الدروز استطاعوا حسم الموقف لصالحهم مع الشهور الاولى للحرب، فسقط في تلك المعارك ٣٣ الف قتيل منهم ١٧ الف ماروني و ٩ الاف درزي و١٥الف ارثوذكسي و ٢٠٠٠ من المسلمين، واصبح ١٠٠ الف مواطن من المهجرين من اصل ٤٠٠ الف سكان جبل لبنان<sup>(٣٢)</sup>.

ومن جانبها تحركت الحكومة العثمانية بالتدخل لإيقاف نزيف الدم بين الاطراف المتحاربة لعدم اعطاء فرصة للتدخل الاوربي، فأرسل السلطان عبد المجيد الاول وزير خارجيته فؤاد باشا بعد منحه صلاحيات واسعة، كما طلب من خورشيد باشا والي صيدا احتواء الازمة واجراء الصلح بين الدروز والموارنة، والذي حققه في السادس في تموز عام ١٨٦٠<sup>(٣٣)</sup>، الا ان المذابح التي تعرض لها نصارى دمشق على ايدي الدروز بعد مضي ثلاثة ايام من عقد الصلح ادت الى تجدد النزاع ثانية واعطت الفرصة للتدخل الاوربي بسبب هياج الرأي العام الاوربي لإنقاذ نصارى الشام، مما جعل نابليون الثالث امبراطور فرنسا (١٨٠٨-١٨٧٣) يعلن ضرورة ارسال قوات فرنسية لإحلال الامن في بلاد الشام، الا ان الضغط البريطاني جعلها قوات اوربية مشتركة تعمل تحت تصرف

فؤاد باشا ولمدة ستة اشهر<sup>(٣٤)</sup>، وتم ذلك بموجب اتفاق عقد في الثالث من اب عام ١٨٦٠، وتضمن الاتفاق ست نقاط عالجت فيها كيفية التدخل في المسألة اللبنانية بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، وافقت من خلالها الاطراف المتعاقدة على شروط وعمل القوات المشتركة في بلاد الشام وهكذا حشد نابليون الثالث حوالي ٧ آلاف جندي ونصب الجنرال ويكرو قائدا للمشاة والكولونيل اوسمون (Osmon) رئيسا للأركان وقائد الحملة<sup>(٣٥)</sup>.

وفي السادس عشر في آب عام ١٨٦٠ تم ارسال القوات المشتركة تبعها تشكيل لجنة دولية مؤلفة من ممثلي الدول الموقعة على الاتفاقية مهمتها معرفة اسباب النزاعات وادخال اصلاحات على نظام القائمقاميتين لمنع تجددتها ثانية<sup>(٣٦)</sup> فعقدت اللجنة اولى جلساتها في بيروت في السادس والعشرين من ايلول عام ١٨٦٠، بغياب فؤاد باشا وزير الخارجية العثماني، الذي قرر احتواء الازمة الطائفية في دمشق وجبل لبنان، قبل حضوره اجتماعات اللجنة لكي لا يفسح المجال للدول الاوربية بالتدخل عسكرياً في الاحداث الداخلية للدولة العثمانية<sup>(٣٧)</sup>.

وعلى الرغم من اشتراك وزير الخارجية العثماني في اجتماعات اللجنة الدولية القادمة التي عقدت جلستها في بيروت للمدة، من تشرين الاول عام ١٨٦٠ ولغاية نيسان ١٨٦١، الا ان اعضائها فشلوا في التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف، عليه قرر اعضاء اللجنة الدولية ايقاف اعمالهم والسفر الى استانبول في الخامس من ايار عام ١٨٦١<sup>(٣٨)</sup>.

وفي تلك الأثناء كانت النمسا قد أصبحت إلى جانب فرنسا في تأييدها لوحدة جبل لبنان، وقد صرح ريشبرغ رئيس الحكومة النمساوي ووزير خارجيتها بأنه مع وحدة الجبل تحت سلطة أمير لبناني، كان للدبلوماسية الفرنسية اثر كبير في تغيير وجهة نظر النمسا إلى جانبها، كما أثمرت مساعيها لدى بروسيا بان أعلن البارون شلنترز عن معارضته لأي تدبير تقسيمي بحجة انه غير عملي ولإرضاء روسيا أوضح شلنترز انه من المناسب إقامة سلطات بلدية موسعة في الجبل يتاح لكل طائفة أن تشترك بصورة افضل في إدارة البلد، ولكي يتقارب المسؤول البروسي مع السياسة العثمانية، شكك في إمكانية إيجاد شخصية فاعلة بين الأسر النصرانية اللبنانية لوضعها على رأس إدارة البلاد، لذا ناصر اختيار باشا عثماني نصراني، ونجح في النهاية المندوب الفرنسي من إقناع روسيا التي ظلت مناصرة لإيجاد قائمقامية أرثوذكسية بإقناعه بإمكانية اختيار ارثووكسي على رأس إدارة الجبل الموحد فرأى غورتشاكوف أن يؤيد المقترح الفرنسي لكن دون الإساءة إلى بريطانيا أو الباب العالي فاكتفى بقبول وحدة لبنان تحت إدارة نصرانية تاركا للباب العالي الحق في اختيار الحاكم المناسب دون تمييز<sup>(٣٩)</sup>.

ودفعت تلك المواقف بريطانيا وعلى لسان وزير خارجيتها اللورد راسل في ١٧ أيار ١٨٦١ على لزوم أن يكون الحاكم ماروني أو من اصل لبناني، وفي ٣١ أيار من العام نفسه عارض جميع السفراء مقترح الصدر الأعظم حول تقسيم الجبل، وقدم سفير بروسيا غولترز مشروعاً توافقياً جعل

حاكم لبنان يرجع مباشرة إلى الباب العالي، ويتم تعيينه من قبله شرط أن يكون نصرانياً على أن يتشاور مع الدول المشاركة في أمر تعيينه وخلعه<sup>(٤٠)</sup>.

وبعد عدة جلسات اجتمع المؤتمر بالاتفاق مع السلطان عبد العزيز الرابع (١٨٦١-١٨٧٦) في التاسع من حزيران عام ١٨٦١ على دمج القائمقاميتين وجعلها متصرفية تتمتع بنظام حكم خاص، وإلى جانب ذلك اشترطت اللجنة، بأن يتعهد السلطان العثماني بتأليف مجلس إداري لمساعدة المتصرف في إدارة شؤون البلاد، وبمقتضى ذلك القرار تألف المجلس من اثني عشر عضواً من مختلف الطوائف اللبنانية<sup>(٤١)</sup>، أما مهام المجلس الإداري، فهي توزيع الضرائب ومتابعة مصروفات المتصرفية، وواردتها فضلاً عن ما يعرضه المتصرف من اقتراحات وقوانين تخص المتصرفية<sup>(٤٢)</sup>.

ومن جانب آخر لم تلبث الدول الكبرى، ان وضعت في ٦ ايلول عام ١٨٦٤، بروتوكولاً ملحقاً ضمن بعض التعديلات الملحقة بنظام المجلس الاداري ومنها، إلغاء امتيازات الاقطاعين وتقليص حدود لبنان<sup>(٤٣)</sup>، وعلى الرغم من تشكيل المجلس الاداري، إلا ان الدول الاوربية الكبرى، ظلت هي الضامن لحدود متصرفية جبل لبنان على ان يتم تعيين المتصرف من الطائفة المسيحية بغض النظر عن جنسيته، وسمح هذا النظام للأجانب بالتلاعب في مقدرات لبنان الاقتصادية والاجتماعية لاحقاً<sup>(٤٤)</sup>.

في ضوء النظام السياسي الجديد الذي شهده جبل لبنان، والذي اصبح خاضع لسياسات الدول الكبرى على الرغم من تمتعها بالاستقلال من الناحية الاسمية، الأمر الذي ترتب عليه بعض المساوئ السياسية التي شهدها تاريخ لبنان السياسي، الذي امتاز بنظام الحكم الطائفي منذ البداية الأولى له<sup>(٤٥)</sup>، وبذلك يتبين لنا أن طبيعة الوضع السياسي اللبناني في العصر الحديث، ما هو إلا تراكم لأخطاء الماضي، فقد ولد نظام الحكم في لبنان، من رحم تلك التطورات التي رسمت تحت مظلة المستعمر الغربي الذي كان ساعياً لحماية مصالحه الخاصة<sup>(٤٦)</sup>.

### الموقف الدولي بعد الاحداث

لم يكن ولادة نظام المتصرفية في جبل لبنان وليد لموقف الدول العثمانية لوحدها، بل كان حالها كحال نظام القائمقاميتين من حيث تدخل الدول الكبرى في صياغة شكل النظام السياسي والإداري في جبل لبنان مرتكزة في ذلك على المصالح الاستراتيجية التي ترمي إليها سياساتها في المنطقة، فالسياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية تجاه تطور الأزمة اللبنانية طيلة عقدين من الزمان كان محاولة ربطها بالإدارة المباشرة للدولة وتطبيق الإصلاحات والتنظيمات التي أخذت تنفذها الدولة العثمانية لمواجهة التغلغل الأوربي في جسدها، وذلك الحال ينطبق على سياسات الدول الأوربية ونشاطاتها في تطور الأزمة، فكانت مصالحها واستراتيجياتها تعتمد بشكل أساسي على دعم طرف محلي ضد طرف آخر تكون المصالح لهذه الدول من أولوياتها<sup>(٤٧)</sup>، وجاءت بنود



الاتفاق الدولي على نظام جبل لبنان ليعطي مؤشرا على المكاسب التي حصل عليها كل طرف من الأطراف الداخلة في ذلك الصراع، لذا فإن الاتفاق على بروتوكول ٩ حزيران عام ١٨٦١ لم يكن اتفاقا نهائيا بقدر ما كان مرحليا يتغير بتغير الحكام المتولين تباعاً لحكم جبل لبنان<sup>(٤٨)</sup>.

واجهت اللجنة الدولية عدة تحديات ومشكلات، منها تباطؤ أعمالها، بسبب تغيب فؤاد باشا عن حضور بعض جلساتها وكثرة اعتراضات ممثل فؤاد باشا، وانتقاداته وعدم قدرته على البت في القضايا المطروحة بحجة عدم تلقيه أي أوامر، وفيما يخص موقف الدولة العثمانية من المشاريع المطروحة من اللجنة الدولية، ففي البدء عارض فؤاد باشا المشروع الذي طرحه ممثل بريطانيا، وعلن رفضه القاطع لمناقشة أي اقتراح من شأنه جعل سوريا ولاية مستقلة، واما الصدر الأعظم عالي باشا فمن جهته ابرق إلى سفيره في لندن موزوروس أفندي أن يقدم احتجاجا شديد اللهجة إلى الحكومة البريطانية على المشروع الذي طرحه ممثل بريطانيا، وعلن عالي باشا أن الباب العالي لن يعترف للجنة الدولية بحق التدخل في شؤون سوريا وان مهام اللجنة محصورة بإعادة النظر في نظام القائمقامية وترتيبات عام ١٨٤٥ الخاصة بجبل لبنان<sup>(٤٩)</sup>.

وجدت بعض الدول الكبرى في حوادث الستين، فرصة جديدة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، واستغلال حالة الضعف الذي كانت تعاني منه أجهزتها، لذلك تغلغت للدول الكبرى في أجزاء من أراضي الدولة العثمانية، وقد حظيت هذه الدول بالقبول من بعض الطوائف في لبنان، الذي كان له الأثر في زيادة التدخل الأوربي في جبل لبنان<sup>(٥٠)</sup>.

والمرجح ان التنافس الدولي على النفوذ في جبل لبنان، لاسيما التنافس الانكلو- فرنسي هو الذي أوجع الصراع الطائفي في لبنان من خلال مساندهم لطائفة دون أخرى، فكانت بريطانيا تتطلع نحو الخليج العربي للوصول بأقرب وقت إلى مستعمرتها الغالية الهند، أما فرنسا فكانت تعتني بالمغرب العربي وتنافس بريطانيا على مصر والشام، في حين سعت النمسا إلى إضعاف الدولة العثمانية والتوسع على حسابها في المجر والبلقان<sup>(٥١)</sup>.

وتم تشكيل لجنة دولية لدراسة أسباب الأحداث وكان وزير الخارجية الفرنسي قبل ذلك قد أرسل إلى سفيره في استانبول الماركيز دي لافالت يطلب منه بالاتصال بالخارجية العثمانية يطلب فيها أن يكون للخارجية العثمانية دور في إعادة الأمن والنظام إلى جبل لبنان<sup>(٥٢)</sup>.

من جانب آخر، كان للاحتجاج البريطاني على إجراءات فؤاد باشا تجاه الدرور اثر حاسم في الحول دون مواصلة حملة الاعدامات التي كان فؤاد قد شنّها على مسيبي الفتنة، كما أن اللورد بالمرستون كان مؤمنا بمبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية، ولما رأى تقارير قناصله في بيروت وصيدا وطرابلس تعظم دور الاكليروس الماروني، وتؤكد على أن ما جرى في لبنان ما هو إلا حرب أهلية، وليست مذابح بحق النصارى، رأى ضرورة التريث ريثما ينجلي الموقف<sup>(٥٣)</sup>.

تمتع جبل لبنان عن غيره من الولايات العثمانية بنظام حكم خاص سمي بنظام المتصرفية، الذي بموجبه أصبحت الكورة، البترون وكسروان، المتن، الشوف، زحلة وجزين بعد دمجها والغاء نظام القائمقاميتين، متصرفية جبل لبنان<sup>(٥٤)</sup>، اذ تميزت بأحكام سياسية وضعتها لها الدول الاوربية الكبرى بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا، بروسيا، بالاتفاق مع السلطان العثماني عبدالعزيز، التي تم العمل بها في التاسع من حزيران عام ١٨٦١<sup>(٥٥)</sup>، واهم صفات هذا النظام هو تمتع المتصرفية باستقلال ذاتي تحت حماية الدول الاوربية<sup>(٥٦)</sup>، كما يُسَيّر هذا النظام بموجب دستور وضعته اللجنة الدولية التي تمثل الدول الاوربية مع الدولة العثمانية في التاسع من حزيران عام ١٨٦١ ويتألف من سبع عشر مادة وملحق مع التعديلات التي اجريت عليه عام ١٨٦٤<sup>(٥٧)</sup>.

وبموجب دستور عام ١٨٦١ وتعديلاته في عام ١٨٦٤ فقد اصبح المتصرف<sup>(٥٨)</sup> في جبل لبنان هو الذي يتم ترشيحه من قبل الحكومة العثمانية وبموافقة الدول الاوربية الكبرى راعية نظام المتصرفية، كرئاسة السلطتين السياسية والادارية<sup>(٥٩)</sup> وبشروط هي: ان يرتبط مباشرة بالسلطان العثماني، وان يكون مسيحياً ومن خارج جبل لبنان<sup>(٦٠)</sup>.

#### الخاتمة

يتبين لنا من دراسة وتحليل تاريخ جبل لبنان السياسي والاجتماعي في الفترة بين عامي ١٨٦٠-١٨٦٤ مدى تعقد العوامل التي تسببت في قيام الاحداث السياسية المريرة، فضلاً عن البعد الطائفي المتمثل في الصراع الدرزي - الماروني فالصراعات الدولية والسياسات المتناقضة، للأحداث السياسية اللبنانية بين عامي ١٨٦٠ و١٨٦٤، اثار بعيدة المدى لاتزال ترسباتها تعمل على نخر النسيج الاجتماعي للمجتمع اللبناني.

وكان تدخل الدول الاوربية الكبرى في شؤون جبل لبنان اثر في حوادث عام ١٨٦٠ لذلك اجتمع سفراء كل من فرنسا وانكلترا وبروسيا والنمسا مع وزير خارجية الدولة العثمانية وبعد محادثات شاقة تقرر جعل جبل لبنان تتمتع باستقلال داخلي تحت حماية الدول الخمسة، فوضع بروتوكول ٩ حزيران عام ١٨٦١ وتم تعديله ببروتوكول ملحق في ٦ ايلول عام ١٨٦٤، وبموجبه اصبح الحاكم مسيحي غير لبناني يعين من قبل الباب العالي.

- (١) نذير جبار حسين الهنداوي، التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية للدولة السعودية الثانية في عهد فيصل بن تركي ١٨٤٣-١٨٦٥، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٨٧، ص ١٢٠.
- (٢) حسين عبدالواحد بدر، المسألة اليونانية ١٨٢١-١٨٣٢ دراسة تاريخية في ثورة اليونان واستقلالها عن الدولة العثمانية، رسالة ماجستير، كلية الآداب - جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ٦١-١٠٠.
- (٣) قامت روسيا عام ١٨٢٨ بمساعدة الثوار اليونانيين فأعلنت الحرب ضد الدولة العثمانية:  
Justin McCarthy, The Ottoman peoples and the end of Empire, London, 2001, p. 43- 44.
- (٤) سليم بطرس اوساييوس، دليل مراحل لبنان عبر التاريخ، د. م، ١٩٥٥، ص ٥٤.
- (٥) سيار كوكب علي الجميل، تكوين العرب الحديث ١٥١٦-١٩١٦، ط١، الموصل، ١٩٩١، ص ٢٢٥.
- (٦) انطون كتافاكو، فتوحات ابراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا، وثائق منشورة، عربها وعلق عليها الخوري بولس قرالي، وثيقة رقم (٦)، مطبعة القديس بولس، لبنان ١٩٣٧، ص ٢٣.
- (٧) محمد كرد علي، الحكومة المصرية في الشام، المطبعة السلفية، القاهرة ١٩٢٥، ص ٢٣.
- (٨) المصدر نفسه، ص ٥٣.
- (٩) اسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ج ٢، ص ١٤٧-١٤٨.
- (١٠) جوزف حجار، اوربا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة، بيروت، د. ت، ص ٩٦.
- (١١) محمود صالح سعيد عبدالله، السياسة العثمانية تجاه متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ - ١٩١٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص ٣٢.
- (١٢) رياض الصمد، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، د. م، ١٩٧٧، ص ١٥.
- (١٣) محمود صالح سعيد عبدالله، المصدر السابق، ص ٣٢.
- (١٤) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الاولى ١٧٧٤-١٨٥٦، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٤٦-١٤٧.
- (١٥) مؤلف مجهول، تحقيق احمد غسان سبانو، سلسلة دراسات ووثائق تاريخ دمشق والشام، د. ت، ص ١٢٣-١٢٤.
- (١٦) انطون كتافاكو، المصدر السابق، ص ٩٣-٩٤.
- (١٧) احمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الاسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية (١٨٤٢-١٨٦١) دراسة في التاريخ السياسي والاجتماعي، ط١، دمشق، ١٩٦٦، ص ٥٢-٥٣.
- (١٨) الموارنة: وهم من المسيح الكاثوليك من اتباع الراهب مارون الذي عاش في جبال سوريا الشمالية في اواخر القرن الرابع الميلادي ووائل القرن الخامس الميلادي والذين انتشروا في كافة ارجاء المقاطعات اللبنانية، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد رضوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية ١٩١٩ - ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.
- (١٩) حكمت البير الحداد، لبنان الكبير، ط٣، دار نظير عبود، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٩.
- (٢٠) كليمنس لوثر وينزل فون مترنيخ Clemens Lothar Wenzel Von metternich (١٨٥٩-١٨٤٨) ولد عام ١٧٧٣ في مدينة كوبلنز في ارض الراين، تدرج في المناصب الحكومية حتى اصبح كبير مستشاري الامبراطور ومستشار الدولة عام ١٨٢١. ينظر: ماجد حمدان بهير، متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ - ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٧.
- (٢١) انيس صايغ، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت، ١٩٥٥، ص ١١٧.
- (٢٢) عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، ط١، دمشق، ١٩٧٤، ص ٤٢٢.
- (٢٣) ايليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، د. ت، ص ١٩٤-١٩٥.
- (٢٤) هنري ابو خاطر، جمهورية زحلة اول جمهورية في الشرق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٧، ص ١١٧.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) سليم بطرس اوساييوس، المصدر السابق، ص ٦١.
- (٢٨) فليب حتي، لبنان في التاريخ منذ اقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، بيروت، ١٩٥٩، ص ٥٣٠.
- (٢٩) محمود حسن عبد العزيز الصراف، الطائفية اللبنانية من النشأة حتى الأزمة، دار الهداية، القاهرة، د. ت، ص ٥١.
- (٣٠) منير اسماعيل، في الاساسيات التاريخية للكيان اللبناني ومكوناته، "شؤون الاوسط" مجلة، العدد ١٢٧، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٩٣.

- (٣١) محمد حسين زبون الساعدي، الدروز ودورهم السياسي في لبنان ١٩٤٣- ١٩٨٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٨، ص ٣٢.
- (٣٢) كمال ديب، هذا الجسر العتيق/ سقوط لبنان المسيحي ١٩٢٠-٢٠٢٠، ط٢، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٩.
- (٣٣) هشام قبيلان، لبنان ازمة وحلول، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٥.
- (٣٤) زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ط٢، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، ص ٣٥.
- (٣٥) مسعود الخوند، لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام، بيروت، د٠ت، ص ٩٩.
- (٣٦) تشارلز هنري تشرشل، بين الدروز والموارنة، ترجمة: فدي شعار، دار المروج للطباعة، ١٩٨٤، ص ١٢٣.
- (٣٧) احمد طربين، المصدر السابق، ص ١٥٦-١٥٧؛ فيليب خليل حتي، مختصر تاريخ لبنان، ترجمة: فؤاد جرجس نصار، ط١، بيروت ١٩٦٨، ص ٢١٩.
- (٣٨) للتفاصيل عن اعمال اللجنة ينظر: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٩١٠، المجلد الثالث من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٨٦٠، ترجمة فيليب وفريد الخازن، ط١، دار الرائد اللبناني، لبنان ١٩١٠، ص ٩-١.
- (٣٩) رياض غنام، الطائفية ازماتها وتطور مفاهيمها الدستورية، "الحياة النيابية" مجلة، مج ٧٧، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٢.
- (٤٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.
- (٤١) للموارنة اربعة اعضاء، وللدروز ثلاثة وللروم الارثوذكس اثنان وللشيعية واحد وواحد من الروم الكاثوليك وللنسة واحد. للمزيد ينظر: محمود حسن عبد العزيز الصراف، المصدر السابق، ص ٥٣.
- (٤٢) لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ - ١٩١٨، بيروت، ١٩٦٧، ص ١٣١؛ زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار المسيرة، عمان، ٢٠١١، ص ٥٥.
- (٤٣) هدى شحود طيارة، تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، دار العلوم العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٧.
- (٤٤) المصدر نفسه، ص ١٧.
- (٤٥) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٠.
- (٤٦) سعد عزيز كريم الحميداي، احمد عبد اللطيف الاسعد ودوره السياسي في لبنان ١٩٠٨-١٩٦١ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠١٨، ص ٧.
- (٤٧) وضاح شرارة، في اصول لبنان الطائفي خط اليمين الجماهيري، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٠٩.
- (٤٨) منير اسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٣.
- (٤٩) ابراهيم عبدالعزيز شيجا، النظام الدستوري اللبناني، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ١٩٨٣، ص ٣١٠؛ يوسف السوداء، تاريخ لبنان الحضاري، دار النهار للنشر، بيروت، د٠ت، ص ٢٣٩.
- (٥٠) رياض الصمد، المصدر السابق، ص ٢٠.
- (٥١) هدى شحود طيارة، المصدر السابق، ص ١٦.
- (٥٢) سوسن سليم، الجذور التاريخية للأزمة اللبنانية، ج١، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٤٩٨.
- (٥٣) فليب حتي، المصدر السابق، ص ٥٣٤؛ مسعود الخوند، المصدر السابق، ص ٩٩.
- (٥٤) احمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، ط١، دار الباحث للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١، ص ٧٥.
- (٥٥) نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، ط١، ج١، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٧٨، ص ٢٧٣-٢٧٥.
- (٥٦) جواد بولس، تاريخ لبنان، ترجمة: جورج حاج، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٥٩.
- (٥٧) هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، د٠ت، ص ٢٣٥.
- (٥٨) لحد خاطر، المصدر السابق، ص ١١-١٢.
- (٥٩) نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي ١٨٥٦ - ١٩٥٦، ط١، دار اقرأ للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٨٧ - ٨٨؛ حسن الحكيم، مذكراتي صفحات من تاريخ سورية الحديث ١٩٢٠ - ١٩٥٨، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٥، ص ١٨٩-١٩٠.
- (٦٠) حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان، المطبعة العالمية، القاهرة د٠ت، ص ٥٠.